والدين والبدن اذا كان مثلها في الجمال في بلدها اما اذا كان اعلى منها في غير بلدها
وان كان من اقاربها **سبعة** اشياء يستطاع بها المهر اذا جاءت الفرقة من قبله
قبل الدخول بالطلاق وتقبيل ابنتها وامها وتقبيل ابنة لها تكره وامرأة
الكبيرة اذا رضعت امرأة الصغير فهي في هذه المسائل كلها تجب نصف المهر
ثلاثة من المهور يوجب الوسط وتوابعه فيه تجب المرأة على المقبول
رجل تزوج امرأة على عبد او جارية غير موصوفة صحت التسمية ولها
الوسط فان اعطاها قيمته اجبرت على قبولها وان تزوج على عبد معلوم
من الابل والبقر والغنم صحت التسمية ولها الوسط فان اعطاها قيمته
اجبرت على القبول فان تزوجها على فرس بيض صحت التسمية ولها الوسط
فان اعطاها قيمته اجبرت على القبول اثنان من القبول المهري يجب الوسط
فان اعطاها قيمته لا يجبر على القبول لرجل تزوج امرأة على كيل معلوم من
الحنطة والشعير وغيرهما صحت التسمية ولها الوسط من ذلك فان اعطاها من قيمته
لا يجبر على ذلك وكذلك لو تزوجها على شيء موزون ولو تزوجها على ثوب
غير موصوف لها مهر المثل **نكاح** العبيد والاماء موقوف بغير اذن اليد فان
اجاز المولى جاز وان رد بطل وان تزوج العبد حرة باذن المولى فنفقتها
دين عليه يباع فيها وان اذن لعبده ومكاتبه ومدبره ان يشتري جارية
ويطأها لا يجوز ولو وطيها مته لا يجوز ما لم يتزوجها **اربعة** نفر لا يجوز لهم
تزويج العبيد دون الامام الاب والوصي جاز لهما تزويج امة اليتيم
دون عبده والمكاتب واحد المتفاوضين جاز لهما تزويج امة من كسبهما
ثم العبيد لا يجوز **ثلاثة** نفر لا يجوز لهم تزويج العبيد والاماء العبد المأذون
والمضارب ولهذا ذكر الكرخي العنان في قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما
وقال ابو يوسف يجوز للعبد المأذون يتزوج الامة **اربعة**
نفر يجوز لهم تزويج الاماء من العبيد الاب والوصي والمكاتب واحد المتفاوضين

باب النفقات

وعلى من النفقة لمن الصغيرة التي لا تحتمل الجماع والناشزة اذا
لم يكن لها على مهر فاذا غصبها كرها او الحبوسة في دين او المرتفعة بالحجاب اذا لم
يكن معها زوجها او لا امتناعها لم يبعثها مولاها سواء المنكوحة نكاحا فاسدا
والمدبرة والمتوفى عنها زوجها والمرأة اذا قبلت بزوجها او اباه للشهوة وتجب
الرجل على نفقة كل ذي رحم محرم منه اذا كان صغيرا فقيرا او كبيرا اوضى

او

او عميان ونفقة المبنة البالغة والابن الزمن البالغ على ابويه على
قدر الميراث ثلثاه على الاب وثلثه على الام **ثلاثة** احكام مفترقة بين
نفقة المرأة ونفقة ذي الرحم المحرم المتكن حتى اذا عجلت نفقتها فهلكت
عندها او سرقت او كانت اثيابا فعجلت بتجهيزها لا يلزمه نفقتها وكسوتها
حتى مضت المدة وفي ذي الرحم المحرم هذا يلزمه ثانيا في الحال وان امسكه
النفقة ولم ينفقه حتى تنقضي المدة وهي عليه حالا لا يلزمه نفقة اخرى
وفي ذي الرحم المحرم لا يلزمه اخرى حتى يأكل ما عنده ولو اخذت نفقة
مدة ثم ماتت يسترد نفقة ما بقي من المدة عند محمد وعند ابي يوسف
لا تسترد وفي ذي الرحم لا تسترد اجماعا وبخير اهل المدة على نفقة
سبعة نفر من المسلمين يجبر على نفقة الاب والام والجد والجدة والولد
وولد الولد والزوجة ويجبر المفتي على نفقة **خمسة** نفر الاولاد الصغار
والبنات الكبار وابنائهم الكبار الزمنى واب الفقير الزمن دون الصحيح
المكتسب ونفقة الزوجة والمرأة تجبر على نفقة ابيها الكبير ولا يجبر العبد
لا نفقة الزوجة فيفرض عليه فيصير دينا لها يباع فيه الا ان يفديه المولى
ويفرض لها الغائب وفي مال الوديعة نفقة اربعة نفر نفقة ابوين
واولاده الصغار ونفقة الزوجة اذا كان يعرف له مال والزوجة
ياخذ منها كفيلا الى ان يحضر الغائب وان انكر المودع النسب والزوجية
او المال ولا خصومة بينهم وان كان المال سائبا لا يدفع القاضي اليهم
الا كسوتهم ولم يبع ذلك في طعامهم ولا يبيع شيئا من العروض في نفقتهم
ولكنه يفرض لهم فيرد ان كان مال لهم ابويه فانفقا منه لهم بعضها وان
كان عروضا فباعاها في نفقتها جاز والله سبحانه وتعالى اعلم

باب حق الحضانة

واذا وقعت الفرقة بين الزوجين وله منها ولد صغير فالام احق وحق
الحضانة **لاثني عشر** من النساء والرجال ثم بالام ثم الاب ثم
الاخت من الاب والام ثم الاخت من الام ثم الاخت من الاب ثم ابنة الاخت
من الاب والام ثم ابنة الاخت من الام ثم ابنة الاخت من الاب ثم بنت
الاخ من الاب ثم بنت الاخ من الاب والام ثم بنت الاخ من الام ثم
ابنة الاخ من الاب ثم الخالة من الاب والام ثم الخالة من الام ثم الخالة
من الاب وروي ان الخالة اولى من ابنة الاخ من الاب وكل من تزوجت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)